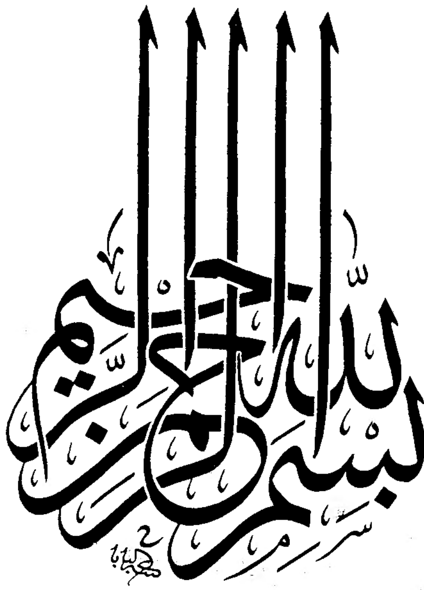
منهج النقد عند المحدثين

مقارناً بالمنهج النقدي الغربي

الدكتور أكرم ضياء العمري

مركز الدراسات والإعلام
دار إشبيليا


بسم الله الرحمن الرحيم

منهج النقد عند المحدثين

مقارناً بالمنهج النقدي الغربي

الطبعَة الأولى
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

ⓒ دار اشبيليا للنشر والتوزيع ، ١٤١٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العمري ، أكرم ضياء
منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي - الرياض .
٥٨ ص ؛ ١٤ × ٢١ سم
ردمك : ٦ - ٠ - ٩١٢٩ - ٩٩٦٠
١- طرق البحث ٢- العلوم-طرق البحث
٣- علوم الحديث ٤- الحديث-دراية أ- العنوان
ديوي ٠٠١,٤٢ ١٧/٠١٨١

رقم الايداع ١٧/٠١٨١
ردمك : ٦ - ٠ - ٩١٢٩ - ٩٩٦٠

مركز الدراسات والإعلام / دار إشبيليا

ت / فاكس: ٤٧٧٣٩٥٩ - ص.ب.: ٣٢٤٦٠ - الرياض : ١١٤٢٨

تقديم

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على من لانبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تبلور منهج البحث الغربي في العلوم الإنسانية منذ القرن الثامن عشر في وسط بعيد كل البعد عن الوسط الإسلامي، وإن كانت جذوره ترجع إلى اتصال الغرب بالشرق عن طريق الأندلس وصقلية والشام ومصر خلال الحروب الصليبية، وأخذه المنهج العلمي التجريبي ومنهج مصطلح الحديث ومنهج أصول الفقه - وهي المناهج الثلاث التي كانت تسود الوسط الثقافي الإسلامي- فهناك التقاء واضح لمن يقارن بين منهج البحث الغربي ومناهج العلماء المسلمين، ونظرًا لأن منهج العلماء المسلمين يعتمد على الاستقراء، في حين أن المنهج اليوناني الذي عُرفوا به يقوم على الاستنباط والقياس، لذلك فإن منهج الاستقراء الذي يطالعنا به منهج البحث الغربي الحديث لابد أن يكون مصدره إسلاميًا.

ولا يعني ذلك أن نستسلم أمام مناهج البحث الغربية، فهناك

أمور تحيط بها تتصل بالفكر وطابع الحضارة والمؤثرات التاريخية، فمثلاً في نطاق تفسير الأحداث والنظرة إلى الإنسان والحياة نجد تباينًا ضخمًا بين الإسلام والفكر الغربي الحاضر.

ولايمكن فصل الفكر عن المنهج، وقد يعترض معترض ويقول: منهج البحث العلمي منهج محايد فلماذا يُزجُّ المنهج في مؤثرات فكرية؟

والجواب: لانستطيع أن نفصل بين الفكر والمنهج لأن: المنهج يستهدي بالفكر من ناحية ويقوده من ناحية أخرى. وفكر الغرب تشكَّل ضمن مؤثرات تاريخية وعقائدية جعلتهم مع التطور الطويل ينتقلون من الإيمان بالآلهة في عصر اليونان والرومان إلى الإيمان النصراني ذي الطبيعة الكنسية وهيئة الأكليروس -طبقات رجال الدين حيث التنظيم الهرمي للكنيسة- إلى الإلحاد والنظرة العقلية في القرن التاسع عشر الميلادي والتفلُّت من سلطان الكنيسة التي اعتبرها الفكر الغربي الحديث حليفة للإقطاع والرجعية ومخدرة للشعوب، كما اعتبر فكرها الديني مناقضًا للعلم، ومن هنا ظهرت النزعة اللادينية «العلمانية Secularism»، وفي أحضانها نبت منهج البحث الغربي الحديث.

ولذلك لايعترف هذا المنهج بما وراء الطبيعة «الميتافيزيقية» وإنما يؤمن بالمحسوسات فقط، ومن هنا جاءت المشكلة الثانية بعد مشكلة الإلحاد وهي النزعة المادية حيث صارت مختبرات علوم الحيوان تخرج بالنتائج في دراسة السلوك والخصائص الحيوانية لتعمم على الإنسان، فمثلاً «بافلوف» العالم النفسي الروسي أجرى اختباراته على الفئران لتنتقل ملاحظة الفئران وتطبق في دائرة الإنسان مثل نظرية الانعكاس الشرطي، و «قوانين الوراثة» التي اكتشفها «مندل»، ولكن لايمكن للنظرة المادية أن تقوِّم الإنسان، لأن الإنسان أعقد بكثير من الحيوان غير الناطق، فالروح والنفس والعقل لايمكن إخضاعها للمختبرات والمشاعر ودوافع السلوك لايمكن تفسيرها وفق مقاييس المادة.

والعجز عن تصور الإنسان بشموليته تتسم به الحضارة الغربية التي نبت فيها منهج البحث العلمي، ومن هنا جاءت النظريات ذات التفسير الواحد مثل: التفسير الاقتصادي الذي يرد فعاليات الإنسان والمجتمعات إلى العامل الاقتصادي حتى ذهبت الماركسية التي تمثل شطراً من الفكر الغربي المعاصر التي نبتت على يد أنجلز وماركس في ألمانيا في أواسط القرن التاسع عشر - وكانت معيشة ماركس وأنجلز ما

بين ألمانيا وإنجلترا- إلى القول بأن الفكر انعكاس للمادة أو للواقع المادي، وأن الأفكار وجوانب الحضارة تتغير تبعًا لتغير وسائل الإنتاج التي تفضي إلى إحداث تغيير في البنية الاجتماعية.

ويعد التفسير الفرويدي نمطًا من التفسيرات ذات البعد الواحد، وهو يعد الجنس أساسًا لفعاليات الإنسان. وهناك من يركز على العوامل المناخية والجغرافية ويعتبرها المؤثر الرئيس على سلوك الإنسان ووجهة الحضارات، والمهم أن هذه الأفكار كلها تنظر من زاوية واحدة وتتسم بالبعد الواحد.

ونظرًا لشيوع القومية في أوروبا اعتبارًا من الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، فقد ظهرت نزعات استعلاء غذَّاها رُوَّاد الثورة الفرنسية، وكان للجذور اليونانية آثار في الاتجاه الجديد لأن الانبعاث أو حركة «الرينيسس Renaissance»[١] - بمعنى حركة إحياء العلوم - اعتمدت على الفكر اليوناني، وكان أرسطو يعتقد أن الأحرار خلقوا ليكونوا أحرارًا والعبيد خلقوا ليكونوا عبيدًا.

---

(١) عصر النهضة الأوروبية، يبدأ بالقرن الرابع عشر الميلادي في إيطاليا وينتهي في القرن السابع عشر الميلادي، حيث ازدهر الأدب والفن والعلم، وهيأ للعصر الحديث.

فلا غرابة إذا ما اتسم «مونتسكيو Montesquieu» الفرنسي صاحب كتاب «روح القوانين»- وهو من الرواد الذين مهدوا للثورة الفرنسية -بطبيعة الاستعلاء والنزعة العرقية جرَّت إلى تصوير الدنيا بأنها تضم أجناسًا متباينة تباينًا خلقيًا.

فالجنس الآري يتميز بمزايا لا يتمتع بها الجنس السامي، والآريون مصطلح في علم الأجناس يطلق على تلك الكتل القبلية التي انطلقت من أواسط آسيا باتجاه الغرب، والتي تشكل معظم الشعوب الأوروبية وبعض الشعوب الآسيوية مثل الإيرانيين والأتراك، وأما الساميون فأصولهم من شبه جزيرة العرب وهم لا يتمتعون بالخصائص العقلية التي يتميز بها الآريون، وبالتالي فأوروبا تمثل الجنس الآري المتفوق، ومن هذا المنطلق نشأت حركة الاستعمار لأن من حق المتفوق، أن يسود، ومهدت لذلك نظرية «نتشه» القائلة بتفوق الألمان.

فلاغرابة إذا ما أحيط منهج البحث العلمي بأفكار الاستعلاء والعصبية وتصوير أوروبا على أنها أمُّ الدنيا ولاشيء سواها يستحق الاهتمام إلا على سبيل التبعية لها والخضوع لريادتها . ونظرًا لسبق أوروبا العلمي ولتناولها لتراث العالم ومنه العالم الإسلامي بالتشريح

والدراسة، فقد أظهرت سلبيات الآخرين معززة الاتجاه العنصري في الدراسات الأدبية والاجتماعية ملقية بثقلها الأكاديمي الاستشراقي بقوة لإعطاء قيمة بخسة لتراثنا ولدورنا التاريخي، وبالتالي لتقويم الإسلام عقيدة وشريعة وتاريخًا وحضارة لحساب الاستعلاء الغربي.

إن هذا الأمر يؤثر على تطبيقات المنهج في مختلف جوانب الأدب والاجتماع، كما يؤثر على المنهج نفسه أحيانًا من حيث حدوده وأبعاده.

فالإلحاد لن يسمح بالكلام عن الإرادة الإلهية وعن خلق أفعال العباد بل سيلغي مدلول الآية ﴿**كن فيكون**﴾.

كما أن المادية لن تسمح بالحديث عن الدين وآثاره الروحية والخلقية في دوافع السلوك وتفسير الأحداث.

وكذلك فإن نزعة الاستعلاء لن تسمح بالتقويم الموضوعي لمشاركات الأمم في بناء الحضارة الإنسانية، يقول راندال: «بأن عظمة العرب كانت كامنة في قدراتهم على تمثل أفضل مافي التراث الفكري للشعوب التي احتكوا بها أكثر مما كانت في أي إبداع أصيل». وراندال وكثير من الدارسين الغربيين يؤكدون أن الحضارة الإسلامية بكل عناصرها ومقوماتها مقتبسة من الحضارة اليونانية والرومانية

واليهودية والنصرانية سواء في المجالات الفكرية والروحية أو المادية. وكثيراً ما تُغَلَّف عباراتهم بصيغ المدح التي يقصد بها الذم، وينبغي التفطن لغمزهم، والتأكيد على الإبداع الأصيل للحضارة الإسلامية في مجالات العلوم والتنظيم، لأن المسلمين لم يقتصروا على الأخذ من الحضارات التي سبقتهم بل تمثلوا ما أخذوه ثم أضافوا إليه وابتكروا علم الجبر واكتشفوا ظواهر طبيعية عديدة، وسجلوا ملحوظاتهم وتجاربهم في علوم شتى.

إن منهج البحث العلمي الإسلامي يرتكز على الإيمان بالله وعالم الغيب إلى جانب عالم الشهادة، ويقر بالمشيئة الإلهية ويعترف بالجوانب الروحية في الإنسان، ويقوم على مراعاة الموازنة بين المؤثرات المختلفة فلا يلتزم بعداً واحداً، وهو يراعي الفطرة ويقر بالغرائز ويتسم بالموضوعية والبعد عن العصبية والاستعلاء القومي، وهذه الضوابط والسمات تميزه عن منهج البحث الغربي.

وبالنسبة للمنهج الإسلامي في النقد فإن استيعابه قد يكون أصعب من استيعاب المنهج الغربي، والسبب يرجع إلى أن المسلمين في هذا العصر قصروا كثيراً في الكشف عن مناهج النقد عند السلف من علمائهم، فلم يستقرئوا مناهج المحدِّثين بصورة تفصيلية ولم

يعيدوا طرحها بأسلوب معاصر. على أن الأمر لايقتصر على مناهج المحدِّثين لأنه ينبغي أن يكون واضحًا أن منهج المسلمين النقدي لا يقتصر على منهج المحدثين، وإنما يضاف إليه منهج الأصوليين، وإذا عرضنا المنهج برمته فهناك أيضًا منهج تجريبي استخدمه المسلمون منذ القرن الثاني الهجري، وهو الذي أوصل المعرفة الحديثة الأوروبية إلى ما وصلت إليه. طبعًا الأوروبيون لايعزون المنهج التجريبي للمسلمين، وإنما يعزونه لمفكر غربي هو فرانسيس بيكون «Bacon: Francis» مغفلين أن بيكون إنما أخذ عن المدرسة الإسلامية في الأندلس.

القصد أننا إذا أردنا أن نقر منهج البحث الغربي فإننا نجد أمامنا دراسات متباينة المستويات تطرح منهج البحث الغربي ، وإذا أردنا أن ندرس منهج البحث الإسلامي فإننا لانجد إلا أشتاتًا متفرقة، وهذا من تقصير المسلمين في دراسة تراثهم وعصرنته، فإذا أردنا إتقان منهج البحث النقدي الإسلامي فينبغي قراءة أصول الفقه وأصول الحديث قراءة مستوعبة وأن نحاول طرح هذا المنهج بأسلوب معاصر.

إنَّ موضوع تفسير النص مفصل عند الأصوليين بشمول بحيث لاتكاد النظريات المعاصرة المتعلقة بتفسير النص القانوني تخرج عن

إطار ماوصل إليه المسلمون في علم الأصول سواء نظرية التزام النص أو النظرية التاريخية الاجتماعية أو النظرية العلمية، وهي النظريات الثلاث التي يعرفها القانونيون في تفسير النص القانوني.

إن نظرية التزام النص تشبه نظرية المحدثين، ويقترب المذهب الحنبلي بالذات من هذه النظرية كثيراً لاعتماده أساسًا على الحديث بشمول واستقصاء أكثر من اعتماده على الأقيسة، وبالطبع فإن منهج المحدّثين وفقه الحديث يلتصق أكثر بالمدرسة النصية التي تشبهها في التاريخ الحديث المدرسة الفرنسية التي عالجت نظام أو قوانين نابليون، أي مدرسة التزام النص.

أما المدرسة التاريخية أو الاجتماعية في تفسير النص فتقترب كثيراً مما كان عليه الأحناف بصورة خاصة في فقههم من مراعاة للعرف، ومن الأخذ بالاستحسان، كما تقترب كثيراً أيضًا من المدارس الفقهية التي تأخذ بالمصالح المرسلة والتي توسع فيها ابن تيمية وابن القيم وأخذ بها المالكية(١).

وأما المدرسة العلمية فهي مدرسة توفيقية بين مدرسة التزام النص

(١) للتوسع انظر: كتاب «مناهج التفسير في الفقه الإسلامي» للدكتور عبدالرحمن متولي.

ومدرسة مراعاة الظروف التي تعرف بالمدرسة التاريخية أو الاجتماعية، وبالطبع لن تدخل في هذ الميدان تلك المدرسة الإسلامية التي مثلها الطوفي والتي تمثل شذوذًا في التوسع في المصالح على حساب النصوص.

أريد أن أقول إن المدارس الحديثة في تفسير النص القانوني لم تخرج عن إطار المدارس الأصولية الإسلامية، ولو أننا استمررنا في البحث في مناهج النقد عند علماء المسلمين فيمكننا أن نؤصل نظرية نقدية معاصرة تستند إلى تراثنا.

وللأسف لا يُعمل كثير من الدارسين المناهج النقدية الإسلامية، وإنما الشائع في معظم الجامعات في العالم الإسلامي اتباع مناهج النقد الغربية، بل لايكاد يعترف معظم الأساتذة المسلمين بالمناهج الإسلامية القديمة مثل منهج المحدثين ومنهج الأصوليين في النقد، ليس لأنهم درسوا هذه المناهج وتبيَّن لهم أنها قاصرة، وإنما لأنهم لا يكادون يعرفون عنها شيئًا، فأصول الحديث وأصول الفقه لا يدرسان إلا بشكل إلمامة سريعة جدًا بوصفهما منهجين تاريخيين استنفدت أغراضهما، ولا يخفى بالطبع أن هناك عقبات أمام دراسة منهج مثل منهج الأصوليين، فهو يحتاج إلى علم المنطق والجدل وإلى معرفة

النحو والبلاغة وعلوم العربية بقدر واسع لأن كثيراً من التقسيمات مبنية على فهم اللغة العربية .

والله ولي التوفيق

المؤلف

منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج الغربي

منذ نزول الوحي على محمد ﷺ في سنة ١٣ قبل الهجرة إلى المدينة، وأصحابه يحفظون أقواله ويصفون أعماله، وقد برز الدافع التشريعي منذ أن قرر القرآن المكانة التشريعية للسنة، فتظافر العامل الجديد مع عوامل المحبة والقدوة القديمة. ومع ذلك فلم تحظ السنة بالتدوين الشامل كما حظي القرآن الذي دُوِّن في حياة الرسول ﷺ وأعيد تدوينه في خلافة الصديق ثم خلافة عثمان، ولكن بعض الأحاديث دُوِّن في حياة الرسول ﷺ ثم في عصر الراشدين كما يظهر من نسبة العديد من الصحف إلى الصحابة.

وبقاء الكثير من السنة دون تدوين لم يولد مشكلة في عصر الراشدين لكثرة من يحفظها من ناحية، ولقرب العهد بالرسول ﷺ من ناحية أخرى، ولأمانة الناس وورعهم عن الكذب من ناحية ثالثة.

ولكن بمرور الزمن ظهرت المشكلة، وتمثلت في ظهور حركة الوضع من ناحية لأسباب سياسية، ثم فيما بعد لأسباب عقدية ونفعية، وطال الزمن بين رواتها وبين الرسول ﷺ، وصارت

وسائطهم إليه تعرف بالأسانيد التي تمثل سلسلة الرواة .

وكانت الحاجة إلى الأحاديث تشتد مع الأيام للمستجدات الكثيرة في عالم الإسلام الذي انفسح كثيراً على أثر حركة الفتح الإسلامي ، والامتزاج مع أمم ودول تمثل مستويات مدنية عالية في ذلك العصر ، سواء في أجواء الثقافة والفلسفة أو التنظيم المالي والإداري أو الهياكل الاجتماعية والبنى الاقتصادية ، وكل ذلك يدفع نحو نشأة المدارس الفقهية وتوسع دائرة الاجتهاد والتفتيش قبل ذلك عن الأحاديث التي تمثل نصوص القانون الإلهي ، وقد دفعت التقوى والحاجات العملية إلى مواجهة المشكلة المتمثلة في خطر حركة الوضع على الثقة بالسنة وتهديد مكانتها التشريعية .

ومن هنا انبرى جهابذة النقاد لوضع القواعد النقدية الأولى للتعامل مع الحديث سنداً ومتناً ، وبعد مرور القرون الثلاثة الأولى كانت مواد المنهج النقدي قد اتسعت وتبلورت عند العلماء بشكل أتاح الفرصة لظهور المؤلفات الأولى في علم مصطلح الحديث .

ورغم أن الإمام الشافعي ومعاصريه سجلوا ملحوظات مهمة في منهج النقد وخاصة في كتابه «الرسالة» ، لكن تلك الملحوظات كانت مختلطة بقواعد علم أصول الفقه ، وهو منهج استدلالي فصَّل كيفية

تفسير النص عند العلماء المسلمين وتطرق إلى التعامل مع الرواية من حيث الصحة والضعف بقدر محدود، ولكن المؤلفات المستقلة في منهج النقد الحديثي تتمثل بكتاب «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، ثم كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، وقد تطورت المؤلفات في منهج النقد الحديثي عند تألق الخطيب البغدادي حيث تمكن من تقديم كتب غزيرة في أنواع علوم الحديث بعضها لم يسبق إليها.

ونتيجة للاتجاه المدرسي الذي أخذ يسود في العالم الإسلامي ويطبع العلوم ومؤلفاتها بطابعه ويدفعها لتلبية احتياجاته فقد أعيد تنظيم مادة المنهج النقدي الحديثي على يد ابن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) في مقدمته الشهيرة التي حظيت بشروح وتنكيتات ومختصرات وتعقيبات كثيرة اتخذت من المقدمة محوراً لجهود مؤلفيها. وبذلك اكتسب المنهج النقدي ثباتًا في عناصره، ساعد عليه قول ابن الصلاح بإغلاق باب الاجتهاد في الحكم على الأحاديث والاكتفاء بأقوال المتقدمين لعجز المتأخرين، فلم ينله تطورذو بال منذ الصحوة الحديثية المهمة في القرنين الثامن والتاسع عندما أنجب رد الفعل على سقوط بغداد (٦٥٦هـ) علماء موسوعيين كباراً مثل

الذهبي (ت ٧٤٨هـ) والعراقي (ت ٨٠٦هـ) وابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) الذين رفضوا حجج ابن الصلاح [(١)] وقاموا بأعمال نقدية رائعة، ثم عاد الظلام يخيم من جديد على عالم الإسلام فلم تكن دوافع الصحوة وزخمها من القوة بحيث تولد توهجًا حضاريًا يتخطى عوامل السقوط التي رسَّختها القرون المتعاقبة.

وكانت أوروبا في القرن الخامس عشر الميلادي تنفض غبار القرون الوسطى، وتدخل عالم الفعل الحضاري، وتقوم بجرد التراث الكلاسيكي اليوناني والروماني، وتدرس تاريخها، وتؤسس الجامعات والأكاديميات العلمية، وتبلور الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر مؤسساتها المختلفة، ولم تغفل بعد ذلك أو تعاود النوم حتى العصر الحاضر.

ومماحظي بالاهتمام الكبير المنهج النقدي في التعامل مع النصوص والروايات التراثية التاريخية والاجتماعية . . . ولكن مع كل المحاولات المبذولة لم تسفر الجهود عن منهج نقدي متكامل إلا

(١) الصنعاني: توضيح الأفكار ١ : ١١٨، وثمة علماء معاصرون لابن الصلاح نقدوا الأحاديث مثل ابن القطان (ت ٦٢٨هـ) صاحب كتاب «الوهم والإيهام»، والضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ) صاحب كتاب «الأحاديث المختارة»، وزكي الدين المنذري (ت٦٥٦هـ).

في وقت متأخر من القرن السابع عشر الميلادي أي ما يوافق القرن الحادي عشر الهجري، حيث ضُمَّت جهود العالم «بيكون» والفيلسوف «ديكارت» وأصحاب منطق بورت رويال في هذا الموضوع[١]، لكن هذا المنهج لم يستخدم إلا في العلوم الرياضية والطبيعية، وتخلف استخدامه في العلوم الاجتماعية حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بسبب الاختلاف بين طبيعة المجموعتين من العلوم حيث استخدمه علماء النفس في بحوثهم.

وفي القرن العشرين شاع استعمال هذا المنهج وتنوعت طرائقه بسبب اتساع المعرفة الإنسانية، ولكنها جميعًا تخضع للتفكير العلمي الذي يقوم على عدد من الخطوات التي يسترشد بها الباحث في دراسته[٢].

وقد قوَّم الباحثان (لانجلوا) و (سينبوس) الأعمال التي سبقت مؤلفهما (المدخل إلى الدراسات التاريخية) بالقول: «إن الكتب المتصلة بالمنهج التاريخي والتي سبقت كتابهما المذكور سيئة جد لدرجة

(١) محمود قاسم: المنطق الحديث ٢٤، وعبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي ٥.

(٢) د. محمد ريان عمر: البحث العلمي، مناهجه وتقنياته ٣٤ -٣٥.

كبيرة، بيد أنها ليست عديمة الفائدة مطلقًا، فقد تكوَّن شيئًا فشيئًا كثيرٌ من الملاحظات الدقيقة والقواعد الصحيحة التي أوحت بها الممارسة العلمية للتاريخ»[١].

في حين استقر منهج البحث الإسلامي قبل منهج البحث الغربي بعشرة قرون متمثلاً في مؤلفات دقيقة في علم مصطلح الحديث وعلم أصول الفقه، وفي كتب المنهج التجريبي كما وضحه علماءالطبيعة المسلمون الأوائل وخاصة جابر بن حيان (ت ٢٠٠هـ) والكندي (ت٢٦٠هـ) وابن الهيثم (ت ٣٤٠هـ) والخوارزمي (ت٣٨٧)[٢].

ولما كان النقاد من المحدّثين قد مارسوا نقد الرواية سندًا ومتنًا خلال القرون الثلاثة قبل أن يستقر المنهج ويكتمل فإن بالإمكان إرجاع قواعد كثيرة من المنهج إلى تاريخ مبكر جدًا. كما أن استمداد القواعد من خلال الممارسة والتطبيق أدى إلى أن يتسم المنهج بالطابع العملي، فلم توضح قواعد نظرية بعيدة عن الطبيق، بل إن كل قاعدة

---

(١) عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث ٧ - ١٢، والنقد التأريخي «المقدمة».

(٢) جلال محمد عبدالحميد موسى: منهج البحث العلمي عند العرب ٩١، ٩٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦.

استندت إلى شواهد وتطبيقات عملية عديدة.

النشأة المستقلة للمنهج النقدي الإسلامي:

لم يرث المسلمون مناهج محددة تحكم الرواية، أو قواعد وأصولاً تضبط «الخبر التاريخي والأدبي» رغم أن العرب في الجاهلية عرفوا الرواية في نطاق الشعر والأنساب وأيام العرب (حروبهم)، واشترطوا في الرواة قوة الذاكرة وجودة الضبط، ومن هنا كان بزوغ المنهج النقدي يقترن بالإسلام وظهوره دون أن يختلط بمناهج محددة قديمة.

فقد أحدث الإسلام «السنة» التي أطلق عليها «العلم» وهي النص الذي يقابل الرأي، فصارت الأحاديث النبوية عماد الرواية ومادتها، ولقدسيتها احتاط المسلمون منذ جيل الصحابة في روايتها، فكان الورع والخوف من الوهم يجرُّ البعض إلى الإقلال من الرواية ويجرُّ الآخرين إلى التحري باعتباره «شاهداً»، وهذا الاحتياط لأن الرواية كانت شفهية على الأغلب ولم يقيَّد العلم بعد.

ثم جرَّت فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه إلى ظهور حركة الوضع في الأحاديث واستغلالها من قبل الفرق الدينية والسياسية

لأغراضها الخاصة، مما أدى إلى اهتمام النقاد ببلورة المنهج النقدي لمواجهة التزييف وفضح المزيفين. فكان ظهور المنهج مقترنًا بخطوات أخرى تتظافر لتحقيق هذا الهدف وهي الاهتمام بذكر الأسانيد والتفتيش عن عدالة الرواة وضبطهم والتأكد من لقائهم مع بعضهم بتحديد طبقتهم في التحمل واللقيا، وكذلك الرحلة في طلب العلم وما أثمرته في جمع الحديث في دواوين السنة، مما جعل حفظ الكتاب ينافس حفظ الصدور، وتراجع الأخير عبر القرون، وهذا ماحدث في تواريخ أمم أخرى من قبل ومن بعد(١).

ولا شك أن عدم تقييد العلم مبكراً بنطاق واسع والشك في ضبط الذاكرة وعدالة الرواة كان من أقوى عوامل تبلور المنهج النقدي عند المسلمين لمحاكمة الروايات المنقولة وخاصة ما يتعلق بالعقيدة والشريعة منها منذ وقت مبكر، مما أعطى الرواية الشفهية التي قبلتها المصادر المكتوبة فيما بعد قيمة توثيقية لم تحظ بها الوثائق المكتوبة

---

(١) نسب إلى سقراط أنه كان يكره أن يرى أفكاره تدون على جلود البقر الميتة عوضًا عن أن تطبع على قلوب الناس الأحياء (روزنثال: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٢٢)، وانظر جورج سارتون: تاريخ العلم ١: ٢٩٠ حول اعتماد الأمم القديمة على الذاكرة.

نفسها في القرن الأول[١] .

وبالمقابل فإن الروايات الشفهية اليونانية والرومانية لم تخضع لهذا التدقيق مما جعل مؤرخًا ناقدًا هو (لانجلوا) يشكك في قيمة ماستقر منها في الوثائق المكتوبة[٢] .

وقد أسهم المسلمون في تطوير مناهج البحث، وقدموا ملاحظات أساسية ونقدات دقيقة بالنسبة لمنطق أرسطو، وأفادوا من المنهج الاستدلالي الذي عرفه اليونان قبلهم، لكنهم ومنذ وقت مبكر اكتشفوا المنهج الاستقرائي وعبروا به عن روح الثقافة الإسلامية ذات الاتجاهات العلمية (البراجماتية)، ومنهم عرفه الغربيون مما ولَّد طفرة علمية في العصر الحديث[٣] .

---

(١) كان كثير من العلماء يكرهون كتابة العلم خوف التبديل والتحريف والتصحيف وتزوير نسخ ليست دقيقة أو ادعاء سماعات ليست صحيحة .

(٢) النقد التاريخي : مقدمة سينوبوس ب، ٧٨ .

(٣) علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الإسلام، واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي .
و : Briffult: Making of the humanity P. 196 .

أساليب النقد

أولا ـ المقارنة:

يعد جمع طرق الخبر أو الحديث والمقارنة بينها من أميز أساليب المحدثين في نقد الرواية، قال الإمام مسلم: «فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ»[1]. وقال عبدالله بن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»[2]. وقال يحيى بن معين: «إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش»[3].

وقد عمد المحدثون منذ وقت مبكر إلى طريقة المقارنة بين الروايات التي وردت عن حادث معين أو تنقل كلامًا نبويًا، وتتم المقارنة عادةً بين سلاسل الأسانيد ثم بين المتون للخبر الواحد. فمن أنواع المقارنات التي قاموا بها: «المقارنة بين روايات عدد من الصحابة والمقارنة بين روايات المحدث الواحد في أزمنة مختلفة، والمقارنة بين مرويات عدد من التلاميذ لشيخ واحد، وبين رواية المحدث ورواية

(١) مسلم: كتاب التمييز ١٦٢.

(٢) محمد مصطفى الأعظمي: مقدمة كتاب التمييز ٣٣.

(٣) الخطيب: تاريخ بغداد ١: ٤٣.

أقرانه، والمقارنة بين الكتاب والذاكرة وبين الكتاب والكتاب»[١].

لقد كشفت هذه المقارنات عن وقوع الاضطراب والقلب والتصحيف والتحريف والإدراج في متون الأحاديث، وهذه الدراسة للمتن من حيث تصحيحه وضبطه والتأكد من نسبته لقائله تدخل في منهج البحث الغربي تحت عنوان «تصحيح النص» وهي خطوات تسبق «تفسير النص».

لقد نجح المحدثون في معالجة مئات النصوص على ضوء هذه المقارنات فأثبتوا ما أدرج فيها وفصلوه عنها، بل وعرفوا في العديد من النصوص مصدر الكلام المدرج فنسبوه إلى قائله[٢]، وبذلك تميزت ألفاظ الرسول ﷺ عن ألفاظ الشراح والمجتهدين التي تمثل فهمهم واستنباطهم من النص. والحق أن التدقيق في المقارنة بلغ أوجه عند المحدثين حيث ظهرت من عبارات ألحقها الرواة على سبيل الشرح والإيضاح، وأية قراءة في كتاب «الفصلُ للوصل المدرج في النَّقل» للخطيب البغدادي ستكشف عن مدى الدقة في اتباع هذا المنهج، فقد حصر روايات الخبر وقارن بينها وانتهى إلى تحديد الخبر

(١) محمد مصطفى الأعظمي: مقدمة كتاب التمييز ٣٢ فما بعدها.

(٢) الصنعاني: توضيح الأفكار ٢: ٥٤، والسيوطي: تدريب الراوي ١: ٢٦٩.

الأصلي وما ألحق به فيما بعد .

وبفضل هذه المقارنات عُرف وقوع التعارض بين حديثين أحيانًا يتساويان في القوة ويتناقضان في المعنى ويتعذر الجمع بينهما ، وتسمى هذه الصورة «بالاضطراب» فيسقط الحديثان ، وكذلك عُرف وقوع التقديم والتأخير في ألفاظ الحديث مما يغير المعنى المراد وهو ما يسمى «بالمقلوب» وهو يدل على عدم ضبط الراوي .

وكذلك فإن النقاد حددوا ماوقع من تصحيف وتحريف ، حتى أنهم حددوا أحيانًا سبب وقوع التصحيف كالأخذ من كتاب بغير سماع[١] . ومن التصحيف ما يسهل تصحيحه ومنه ما يتعذر إلا بالمقارنة بين الروايات .

كذلك كشفت المقارنات عن ما يقع من زيادات في ألفاظ بعض الروايات فوضعوا ضوابط لقبول زيادة الثقة كأن لاتخالف مارواه الثقات ، وكاشتراط تعدد المجلس وغير ذلك من الضوابط .

لقد نجم عن هذه المقارنة ظهور فروع عديدة عرفت بعلوم الحديث ، فنتيجة مقارنة الأسانيد عرف المرسل والمنقطع والموقوف

---

(١) ابن الصلاح : المقدمة ٤١١ .

والمقلوب وغيرها. ونتيجة لمقارنة المتون عرف الشاذ والمضطرب والمنكر والمدرج وغيرها.

ثانيا ـ إتقان أسلوب المحدث واستخدامه فى النقد :

لقد عمد بعض النقاد إلى دراسة مجموعةمن مرويات المحدث وتمرس فيها بحيث يتمكن من معرفة ما ينسب إليه من مرويات بسبب مشابهتها لها أو مخالفتها، وربما يصل الأمر عند المقارنة إلى تمييز ألفاظ بعض الرواة عن المحدث ومدى تشابهها مع المعروف عنه. قال علي بن المديني - الناقد المعروف- وقد سئل: من أثبت الناس في محمد بن سيرين؟ فقال: أيوب ثم ابن عون ثم سلمة بن علقمة ثم حبيب بن الشهيد ثم يحيى بن عتيق ثم هشام بن حسان. وما قال يزيد بن إبراهيم التستري: سمعت محمد بن سيرين أثبت عندي من خالد الحذاء. ألفاظ عاصم الأحول وخالد الحذاء في محمد واحدة لا تشبه ألفاظهما ألفاظ أصحابهم[١].

إن هذا الحس الدقيق لم يتكون إلا عبر معايشة طويلة لألفاظ المحدث ومعرفة دقيقة بإتقان رواته لها وتباينهم في هذا الإتقان.

قال الحافظ ابن رجب: «حُذَّاق النقاد من الحفاظ لكثرة

---

(١) الفسوي: المعرفة والتاريخ ٢: ٥٩-٦٠.

ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان»(١).

لقد تراكمت الخبرة عند النقاد المسلمين لطول ممارستهم ومناظراتهم وتأملهم في النصوص.

قال الأوزاعي: «كنا نسمع الحديث ونعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذناه وما أنكروا منه تركناه»(٢). وقيل لعبد الرحمن بن مهدي: «إنك تقول للشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد، فأريته دراهمك، فقال هذا جيد وهذا بهرج، أكنت تسأل عمن ذاك أو تسلم له؟ قال: أسلم له الأمر. فقال: كذلك بطول المجالسة والمناظرة والخبرة»(٣).

إن معرفة أسلوب المحدث والمقارنة به تطور عند نقاد الأدب العربي، وصارت إحدى وسائل النقد الرئيسة عند نقاد الشعراء والكتاب، وكذلك فإن المنهج الغربي يعنى بدراسة أسلوب المؤلف

(١) همام سعيد: العلل في الحديث ٧.

(٢) الخطيب: الكفاية ٤٣٠.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي ١٦٢.

والإفادة من ذلك في التعرف على صحة نسبة كتاب ما إليه من خلال ملاحظة وحدة الأسلوب، وقد جاء منهج النقد الغربي ليركز على دراسة الوثيقة والكتاب من حيث التحليل الباطني لاستخراج كل الدلائل التي تعرفنا بالمؤلف وعصره[١]، بل قد دعت الدراسات اللغوية الملتزمة بالمنهج البنيوي والتشريحي إلى عزل النص عن مؤلفه وبيئته ثم القيام بدراسته واستلهامه.

وبناءً على تركيز المنهج الأوروبي على الوثيقة المدونة فإنه قد يضطر إلى الفرض والتخمين لمعرفة أصولها ومصادرها القديمة، في حين أن ذكر الأسانيد في الرواية الإسلامية يسَّر الكشف عن مصدر الخبر[٢]، مع تدقيق المنهج الإسلامي في التأكد من الاتصال بين الرواة الناقلين للخبر عبر العصور خوفًا من وقوع الانقطاع الزمني مما يولد الشك في صحة الرواية.

ثالثا - الاهتمام بشهود العيان وكثرتهم:

لقد وجَّه المحدثون نقدهم إلى الإسناد أولاً ثم إلى المتن، وبذلك اختصروا الجهد عندما لا يصمد السند أمام النقد فلا حاجة

---

(٢) لانجلوا وسينوبوس: النقد التاريخي ٦٧.

(٣) د. عثمان موافي: منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي ١٧٤.

عندئذ للاستمرار في نقد المتن. والحق أن النقد للمتن وفق المعايير العقلية خاصةً لا يعد سبيلاً قويمًا وحيدًا لنقد الأحاديث التي لا يستحيل عادةً صدورها عن النبي ﷺ، ومع ذلك فإن نقد السند يسقطها، على أن وضع الضوابط العقلية لنقد المتن كان يواكب ضوابط نقد السند لأن صحة السند وحدها لم يعتبرها النقاد كافية لتصحيح الحديث.

إن العناية بالإسناد يهدف إلى الوصول إلى شاهد عيان صادق بواسطة سلسلة من الشهود الصادقين الضابطين، ومن هنا كان تعريف الحديث الصحيح: هو ما وصل إلينا بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. وانتقد الخبر إذا سقط منه شاهد العيان وصار مرسلاً ضعيفًا يحتاج إلى تعدد طرقه «مخارجه» إذا أريد الأخذ به. وموضوع تعدد المخارج يتسم بالدقة، فليس المقصود أن تنتهي سلاسل الأسانيد إلى سلسلة واحدة، بل لابد أن تستقل عن بعضها حتى نهاية السند أو أعلاه (الصحابي أو التابعي أو تابع التابعي)، إن تعدد المخارج وحده الذي يمنع من إهمال الخبر وعدم الاعتداد به عند سقوط اسم شاهد العيان منه.

وهكذا فإن الأخبار التي تضمها وثيقة أو كتاب متأخر لا تعد بعيدة عن الأحداث والأشخاص المباشرين للفعل التاريخي ما دامت الأسانيد ترقى إلى شهود العيان، فكان شاهد العيان هو المؤرخ الحقيقي، وعندئذ يبني شهادته على الملاحظة المباشرة إذ ليس بينه وبين الوقائع أية وسائط، ولكن تبقى مهمة الباحث في أن يتأكد من صدق شاهد العيان وصدق المخبرين عنه وصدق صاحب الكتاب أو مدون الوثيقة. وهذا ينطبق على المؤلفات المتأخرة التي اعتمدت على مصادرأقدم مفقودة، فإن المؤلفات المتأخرة هي مصادر بديلة عن المتقدمة، ولا تعتبر بعيدة عن الأحداث، لأن الاعتماد على المصادر المتقدمة في تناول الحدث أو الخبر.

وهكذا فإن (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي عندما يتناول خبراً يتعلق بالخليفة العباسي الراضي بواسطة إسناده إلى أبي بكر الصولي لا يعتبر مصدراً متأخراً، لأن الصولي عاصر وعاشر الخليفة الراضي فهو شاهد عيان، ولكن يبقى التفتيش عن صحة سند الخطيب إلى الصولي، وهو سند نسخه كتاب (الأوراق) للصولي، التي تملك الخطيب حق روايتها.

وفي الكتب المشهورة المتداولة يتساهل النقاد في السؤال عن

طرق تحمل الكتاب أو سنده، لصعوبة تزييف نسخة محرفة من الكتاب المشهور المتداول بين أهل العلم، إذ سرعان ما يُكشف الزيف وتسقط النسخة.

والحق أن التأكد في منهج التأليف الإسلامي ليس على اسم الكتاب الذي يتم النقل منه بل على مؤلفه، لذلك كثيراً ما يهمل المصنف ذكر اسم الكتاب ويقتصر على ذكر اسم المؤلف ضمن سلسلة الإسناد دون أن يشير إلى أنه مؤلف كتاب، وهكذا تتولد صعوبة معرفة اسم المؤلف عندما يرد في سلسلة السند ذكر عدد من المؤلفين، كما يكون من الصعب تحديد اسم الكتاب للمؤلف الذي ألف عدة كتب في موضوع واحد أو موضوعات متداخلة بحيث يمكن تكرار الروايات نفسها في كل منها. وهنا يلحظ المعني بأساليب التأليف في القرون الأولى أن النظرة إلى الكتاب حتى في عصر التدوين (القرن الثالث الهجري) لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام، وظلت النظرة إلى المؤلف باعتباره «راوية» هي الأساس، رغم طغيان الكتابة على الذاكرة وشيوع التأليف في تلك الفترة.

رابعا ـ وضع شروط للراوي والمروي:

لقد استخدم المحدثون مبدأ الشك في التعامل مع العلم النقلي

«الرواية»، فالأصل عندهم عدم الثقة بالناقل والمنقول حتى يحصل اليقين أو يغلب الظن بصحته، وجاء المنهج الغربي الحديث ليقرر مبدأ الشك أساس اليقين على يد ديكارت (ت ١٦٥٠م)[١]، فهو يبدأ بالشك وينتهي بالتصديق والتسليم[٢].

إن مبدأ «الشك» استخدمه المحدِّثون في القرون الأولى للهجرة، يقول عبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) أحد كبار النقاد: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث»[٣].

ونظرًا لنشأة شروط صحة الرواية في ظلال الدين، فإن شروط الراوي تأثرت بذلك، فلابد أن يكون مسلمًا ليقبل أداؤه، وإن لم يعتبر الإسلام شرطًا عند تحمله. وقد اختلف المحدثون والأصوليون حول سن التحمل «السماع» فذهب بعضهم إلى اشتراط البلوغ، وأطلق آخرون السن بشرط القدرة على ضبط ما يرى ويسمع ولو لم يبلغ، ولكنهم لم يختلفوا في ضرورة أن يكون بالغًا عاقلاً مميزًا وقت الأداء «الرواية»[٤]. وكذلك اشترطوا في الراوي العدالة بأن يكون

(١) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة ص ٦٥.

(٢) محمود قاسم: المنطق ومناهج البحث ١٠٣.

(٣) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ١: ٣٦.

(٤) الخطيب: الكفاية ٣١، ٣٢، ٥٤، ٧٦، ١٠٠.

صادقًا سليمًا من كل صفة تخل بمروءته ودينه حتى تحصل الثقة بروايته، والشرط الرابع في الراوي هو الضبط سواء أكان ضبط صدر أم كتاب، بأن يكون سليم الذاكرة والفهم إذا حفظ، صحيح الكتابة والنقل إذا دوَّن، فإذا اختلط أو كثرت غفلته في فترة ما فإنه يسقط توثيقه مهما بلغ ورعه أو سلامة نيته، بل إن سلامة النية قد تؤدي إلى السذاجة والغفلة مما يوثر على دقة الرواية، لذلك قال ابن سيرين: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»[1]. فلابد للراوي من التمتع بعقل سليم وتصور مستنير وقدرة جيدة على التمييز، فإذا اختلت قواه النفسية والعقلية فإن روايته مرفوضة، وهذا ما انتهى إليه المنهج النقدي الغربي حيث اشترط في الباحث «أن يكون فطنًا حتى يقف دون عناء كبير على التفاصيل الهامة أو الظروف الأساسية التي تؤثر تأثيراً فعالاً في الظاهرة التي يلاحظ ويجري التجارب عليها»[2].

وأما المروي فقد اشترطوا أن يكون مسموعًا على العلماء وليس مأخوذاً من الكتب والنسخ دون تملك حق روايتها، وهذا الشرط

(١) مقدمة صحيح مسلم ١٣.

(٢) محمود قاسم: المنطق ومناهج البحث ١٠٥ - ١٠٦.

لحماية الرواية من التحريف والتصحيف والخطأ في الفهم، فالعالم هو الذي سيبين النطق الصحيح والفهم الصحيح للرواية.

خامسا - اشتراط الملاحظة العلمية:

من الصفات التي اشتطرت في شاهد العيان لقبول شهادته، فالملاحظة العابرة ليست موضع ثقة، وإنما الملاحظة الدقيقة مع سلامة الحواس وقوة الذاكرة من أجل «الضبط».

إن الملاحظة العلمية تكون مقصودة وشرطها «أن لا يكون لدى الباحث شاغل آخر سوى اتخاذ الحيطة تجاه أخطاء الملاحظة التي قد تحول دون رؤية الظاهرة بتمامها، أو قد تؤدي إلى تحديدها تحديدًا سيئًا»(١). والمحدثون أرادوا أن تكون ملاحظة الراوي مباشرة ومقصودة، وأن لا يغيب ذهنه حال التلقي، فلا ينشغل بسوى الرواية وإلا سقطت روايته سواء كان تحمله سماعًا أو قراءة، بل إنهم أقاموا المفاضلة بين السماع والقراءة على مدى توافر الحضور الذهني وإمكان تصحيح وضبط الرواية في الحالتين.

الانتخاب عمل نقدي:

إن المنهج النقدي الإسلامي كما أشرت من قبل استخدم مع

---

(١) محمود قاسم: المنطق ومناهج البحث ١٠٣.

الأحاديث والآثار المرفوعة والموقوفة على الصحابة، ولم يستعمل إلا نادراً في نطاق الرواية التاريخية والأدبية، حيث لم يكن المؤرخون في القرون الأولى الإسلامية ينقدون «الخبر التاريخي»، بل كانوا يقومون بالجمع الشامل والانتقاء، ولا ريب أن الانتقاء (الانتخاب) يدخل ضمن الأعمال النقدية بالجملة، ولكن ذلك يتوقف على مدى دقة مقاييس المنتخب وشروطه في كتابه، ومن هنا فلا يمكن القول أن (تاريخ الطبري) خال من أي عمل نقدي ما دام الطبري قد انتخب مادته من المكتبة التاريخية التي وقف عليها في عصره. ولكن من جهة ثانية لا يمكن اعتبار الطبري قد قام بعمل نقدي للأسانيد والمتون مثل عمل البخاري ومسلم في صحيحيهما لأنه لم يشترط الصحة في كتابه بل لم يشأ أن يتحمل مسؤولية الأخبار التي صرح بأن العهدة فيها على «الراوي» وليس عليه.

المحدثون والنقد الباطني السلبي:

اهتم النقاد المحدِّثون بالكشف عن اتجاهات الراوي وميوله العقدية والسياسية ونظروا إلى مروياته بحذر إذا وافقت هواه ورفضوا مروياته إذا كان من الدعاة إلى البدعة والهوى، وهو رأي أحمد بن حنبل، وذهب الشافعي إلى قبول شهادة (أخبار) أهل

الأهواء، إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، ويرى الإمام مالك رفض مرويات أهل الأهواء[١].

والرأي المعتدل هو ترك الدعاة إلى بدعهم، لأن حماسهم ودعوتهم تؤثر في روايتهم، وأما غير الدعاة فتركهم بالجملة يسقط كثيراً من الروايات دون مبرر، ومن هنا قال ناقد كبير هو علي بن المديني: «لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي -يعني التشيع- خربت الكتب»، قوله: «خربت الكتب» يعني لذهب الحديث[٢].

بل إن بعض الدعاة إلى البدع كالخوارج لم تُردَّ مروياتهم؛ لأن بدعتهم تجرهم إلى تغليظ جريرة الكذب، فهم يكفرون مرتكب الكبيرة والكذب كبيرة[٣]، والمقصود معرفة الدوافع النفسية للراوي ومدى تأثيرها على دقة الرواية.

إن تحليل شخصية الرواة ودوافعهم سبق إليه المنهج الإسلامي، وجاء المنهج النقدي الحديث يفتش عن مدى حياد أو

---

(١) الخطيب: الكفاية ١٢٠.

(٢) المصدر السابق ١٢٩.

(٣) المصدر السابق ١٣٠.

موضوعية الراوي أو المؤلف[١] ، حيث اشترط أن لا ينساق لعواطفه الخلقية والعقدية والفلسفية[٢] . «وأن تجيء روايته مستقلة قدر المستطاع عن قائلها، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية، وليس للباحث العلمي أن يختار من الشواهد لبحثه ما يخدم رغبة في نفسه، أو أن يحقق مثلاً أعلى يتمناه»[٣] .

إن تحليل نفسية الراوي ومعرفة أثر الغرور وحب الشهرة على دقة مروياته من الجوانب التي أولاها المنهج الإسلامي اهتمامه، يقول شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) : «لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ»[٤] . والحديث الشاذ أن يروي الثقات حديثًا فيشذ عنهم واحد فيخالفهم، وهذا إما لاختلال الضبط أو للرغبة في الشهرة بمعرفة أحاديث غريبة نادرة، وقد وصف الخطيب أكثر طلبة الحديث في عصره بغلبة كتب الغريب عليهم دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف[٥] ، وكان أبو يوسف القاضي قد نبه من قبل إلى خطورة

---

(١) لانجلوا وسينبوس: مدخل ١٢٩، ١٣٢ .

(٢) محمود قاسم: المنطق ومناهج البحث ١٠٣ .

(٣) زكي نجيب محمود: المنطق الوضعي ٢ : ٤٢ .

(٤) الخطيب: الكفاية ١٤١ .

(٥) المصدر السابق.

ذلك: «من اتبع غريب الحديث كذب»[١].

إن منهج النقد الحديث يرفض التعلق برواية شاذة، ويطالب بجمع سائر الروايات المتعلقة بحادث معين لتكتمل الصورة ويعرف الاتجاه العام في المصادر وتكتشف محاولة التزوير وتزييف الخبر عند شذوذ مصدر معين تبرز ثمة دواع لاتهامه، وهي من أبرز مزايا الجمع الكامل والتقميش التام.

إن دراسة الحالة الصحية والعقلية للراوي وما يطرأ عليه من تغيير اهتم بها المنهج النقدي الإسلامي وحاول تحديد وقت المرض كالاختلاط الذي يؤدي إلى رفض الرواية منذ تاريخ وقوعه دون أن يتعدى أثره تاريخ الراوي السابق، ولا شك أن ضعف الذاكرة وكثرة الغلط تؤدي إلى التوقف في قبول الرواية.

وجاء المنهج النقدي الغربي يؤكد على أهمية الفحص عن دقة الراوي وحالته العقلية والنفسية عند التحمل والأداء[٢]، فهو يحذر «أن يكون المولف قد أساء الملاحظة نتيجة لدوافع باطنية أو شعورية

(١) المصدر السابق ١٤٢.

(٢) لانجلوا وسينبوس: النقد التاريخي ١٢٨- ١٢٩.

-هلوسة أو وهم-»[١] .

وقد قرر المحدِّثون أن صحة السند لا تقتضي صحة المتن، لذلك فإنهم نقدوا المتن أيضًا، وذلك عن طريق تصحيحه قبل تفسيره وتحليله، وقد كشفوا عن أخطاء وتحريفات وتصحيفات المتن في مؤلفات مستقلة رائدة من أشهرها مؤلف العسكري (تصحيفات المحدِّثين).

إن جهابذة نقاد السند هم جهابذة نقاد المتن في آن واحد، مثل الإمام البخاري والإمام مسلم في (التمييز) حيث ساق الأخير الأحاديث المنقولة على الوهم في متونها دون أسانيدها، وبيَّن وجه الوهم بذكر ما اشتهر من الأحاديث المخالفة لها في المتن[٢] . وتتابعت الجهود لبلورة منهج نقد المتن وظهرت ضوابط دقيقة ذكر بعضها ابن القيم، مثل اشتمال المتون على المجازفات ومخالفتها للحس وسماجة المعنى وركاكة الأسلوب والمناقضة للسنة الصريحة أو لصريح القرآن، أو لأنها لا تشبه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم أو ادعاؤها على النبي فعلاً ظاهرًا بمحضر الصحابة وأنهم اتفقوا على

(١) المصدر السابق ١٣٥- ١٣٨ .

(٢) التمييز ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩ .

كتمانه . . .[١] .

وما ذكره ابن القيم يدل الاستقراء على صحته ، كما تدل الدراسات على أن بعض هذه الضوابط استخدمها الصحابة رضوان الله عليهم ، كما فعل علي رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما من عرض الحديث على القرآن فإذا ظهرت مخالفته للقرآن ردوه مالم تكن تلك المخالفة ظاهرية وليست حقيقية ، كأن يخصص الحديث العام في القرآن أو يقيد المطلق فلا يكون ثمة تعارض حقيقي بين الاثنين ما دام الجمع ممكنًا[٢] ، وأما معارضة الحديث لصريح السنة فقد عمل الصحابة على ترجيح أحد الحديثين المختلفين بكون صاحبه أعلم بذلك الحكم وأخص به من الآخر ، أو لأنه صاحب القصة ، وكذلك عملوا على ترجيح أحد الحديثين لأنه عضدته رواية أو روايات أخرى والمخالف لا مؤيد له[٣] ، وقد يجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض بتعدد

(١) المنار المنيف ٣٣٩ ، وراجع مصادر أقدم بكثير مثل «الرسالة» للشافعي ٣٩٩ ، و«تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٣٥١ ، و«الكفاية» للخطيب ١٧ ، ٤٣٢ ، وأما حول استفادة الدراسات الحديثة من المنهج ، فراجع «الأنوار الكاشفة» للمعلمي اليماني ٦- ٧ .

(٢) د. مسفر الدميني : مقاييس نقد متون السنة ٥٨- ٧٥ .

(٣) المصدر السابق ٦٨ ، وهذا الكتاب بجملته شرح وتفصيل وتمثيل لكلام الحافظ =

الواقعة.

لقد أخذ الناقد من التابعين ومن بعدهم بهذا المنهج في نقد المتون وتوسعوا في ذلك، وكلما اتسع نطاق النقد ظهرت قواعد جديدة ضابطة، وتنوعت فروع النقد وعلوم الحديث وعلم أصول الفقه، وبالجملة فإن النقاد سعوا منذ وقت مبكر إلى التوفيق بين النصوص التي ظاهرها الاختلاف والتعارض، فالجمع بين الروايات الصحيحة والعمل بها أولى من إسقاط بعضها، وهكذا ظهرت المؤلفات في معرفة مختلف الحديث، وهي تلجأ للتوفيق إما بإثبات أن التعارض في الظاهر فقط وأن بينها عمومًا وخصوصاً أو الحمل على النسخ أو الترجيح بينهما بمرجح، وربما كان كتاب (تأويل مختلف الحديث) للشافعي هو أقدم المصنفات في هذا الفن ثم أعقبه ابن قتيبة والآخرون.

وقد تتم محاكمة المتن ونقده بالعرض على الوقائع التاريخية الثابتة فإذا عارضها رفضوا المتن[1]، أو بالعرض على قواعد الشريعة العامة وأصولها الثابتة المحكمة، فإذا خالفها بانت نكارته لأن كلام

=ابن القيم في «المنار المنيف» قائم على الاستقراء.

(١) مسفر الدميني: مقاييس نقد متون السنة ١٨٣ - ١٩١ فهو يعرض لعدة أمثلة.

الله ورسوله لا يناقض بعضه بعضًا، كما أن كلام الرسول ﷺ يخلو من المجازفات والمبالغات في قياس الأقوال والأعمال، وقواعد الشريعة تقبلها العقول السليمة وترتاح لها النفوس المستقيمة والأمزجة المعتدلة لأنها قواعد عادلة ومعتدلة، أو إن كانت المتون مخالفة لسنن الطبيعة ولقوانين الاجتماع مما يستحيل وقوعه أو ينكر العقل الصحيح وقوعه للناس العاديين فإنهم رفضوها. أما الأنبياء فيجري خرق العادة لهم في المعجزات التي نقلت بالتواتر، وكذلك بالنسبة لكرامات الأولياء، وهذا الجانب لا يتقبله منهج البحث الغربي الحديث لأنه يرتكز إلى فلسفة مادية لا تؤمن إلا بالمحسوس فهي ترفض عالم الغيب برمته وهذا فرق أساس بين المنهجين.

ولعل هذا الاختلاف يفسر بعض معاني مقولة جولد تسهير عن المحدثين وهي: «ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم في النقد ليست كوجهات النظر عندنا، التي تجد لها مجالاً كبيرا في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكنًا»[1]. وإن كان مقصود جولد تسهير أوسع من هذا، فهو يقرر ضعف منهج نقد المتن عند المحدِّثين،

(١) العقيدة والشريعة ٤١- ٤٢.

وانصرافهم إلى نقد الأسانيد، وهي تهمة وجَّهها الدارسون للحديث النبوي من المستشرقين لأنهم لم ينظروا إلى المنهج الإسلامي كاملاً بل نظروا إليه من خلال منهج المحدِّثين وحده، وهو قصور كبير لأن المحدِّثين يشبه عملهم عمل جامعي الوثائق وموثِّقيها، ويكمل عملهم الأصوليون والفقهاء، كما يكمل المؤرخون عمل الموثقين، ولكن يبقى أن الجهد الأكبر في تصحيح النص من قبل المحدِّثين انصب على الإسناد، وبدرجة أقل على المتون، وفي ذلك اختصار للجهد لأن مالا تثبت نسبته للرسول صلى الله عليه وسلم لا يستحق دراسة متأنية لمتنه تفسيراً واستنباطًا أو كشفًا عن النكارة والشذوذ وعيوب المعنى الأخرى. ولكن المحدِّثين والحق يقال ميزوا بين النقد الشامل للسند والمتن وبين نقد السند وحده، ففي الحالة الأخيرة قيدوا الحكم بالسند فقالوا: صحيح الإسناد. أما النقد الشامل فقالوا: حديث صحيح. كما أنهم ردوا أحاديث كثيرة ظاهر أسانيدها الصحة[1]، ولكن معظم ما ردوه ورد بأسانيد واهية أو ضعيفة.

أما تلك الروايات التي صيغت بأسلوب ركيك واستعملت ألفاظًا غريبة على ألفاظ النبوة، فقد اهتم المحدِّثون بنقدها بناءً على

(١) الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١: ١٥٩- ١٦٠.

معايشتهم لأسلوب الحديث النبوي، وهو أسلوب جامع مانع متميز، ولكن النقاد راعوا في هذه الحالة جواز الرواية بالمعنى بشروطها المحددة، فاحتاطو كثيراً خوفًا من رد حديث صحيح بسبب نكارة بعض الألفاظ التي قد ترجع إلى الرواية بالمعنى أو بسبب وقوع الإدراج في الحديث، وفي الحالتين ينبغي تمييز كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعدم رد الحديث برمته.

اشتراط تملك حق الرواية:

لم يجز المحدِّثون الرواية لأحد إلا إذا تملك حق الرواية، وهو حق لا يناله إلا من تحمل العلم بطريقة معترف بها وهي السماع على الشيخ أو القراءة عليه أو الإجازة أو المناولة أو الوجادة.

ومراتب التحمل هذه تتفاوت في قوتها حسب تسلسل ذكرها، ولا شك أن الضرورة هي التي اقتضت الاعتراف «بالوجادة» وهي الأخذ من نسخة أو كتاب صحيح موثق بالسماعات أو مشهور بين أهل العلم، فكثرة الكتب المؤلفة وتعدد النسخ وصعوبة تلقيها بالسماع والقراءة أدت إلى التسامح بقبول الإجازة والمناولة والوجادة للإفادة من المؤلفات على نطاق واسع دون تقييدها بالسماع والقراءة «العرض»، ولولا هذه المرونة في التعامل مع المنهج لتعطلت

المؤلفات. وقد اعترف ابن الصلاح بأن الوجادة هي الطريقة الغالبة على تلقي العلم في عصره لتعذر الرواية الشفهية[١].

ولقد اعتبر منهج البحث الغربي النص المكتوب أساسًا لتلقي العلم وشكك في المصادر الشفهية واعتبر الملاحظة هي البداية الصحيحة لكل بحث علمي، وعرفها بأنها: مشاهدة دقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة[٢]. ومن البديهي أن يحقق المنهج الإسلامي في التعامل مع النص تفوقًا على منهج البحث الغربي في نطاق الدراسات التاريخية، حيث لا يتمكن منهج البحث التاريخي الغربي من الحصول على شهود عيان في معظم الحالات فيلجأ إلى التخيل في استعادة الصورة التاريخية بالاعتماد على شهود غير مباشرين، «فالوقائع التاريخية والأفعال الإنسانية الفردية والجماعية والوقائع النفسية، تلك هي موضوعات المعرفة التاريخية، وهي لا تشاهد مباشرة بل كلها تتخيل، والمؤرخون كلهم تقريبًا، دون أن يشعروا، معتقدين أنهم يشاهدون

---

(١) المقدمة ٧٨، وانظر د. عثمان موافي: منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي ٨٨.

(٢) محمود قاسم: المنطق ومناهج البحث ٣٥- ٣٦.

حقائق واقعية، لا يعملون إلا في صور»[١].

لقد اشترط المحدِّثون عند التحمل من نسخة أو الأخذ من كتاب أن يكون مقابَلاً مع الأصل مصحَّحًا عليه، وذهب حماد بن سلمة والأوزاعي والشافعي إلى تحسين تصحيح الكتاب وما يقع فيه من سقط، فقال حماد لأصحاب الحديث: «ويحكم غيِّروا وقيدوا واضبطوا»، وقال الأوزاعي: «لا بأس بإصلاح الخطأ واللحن والتحريف في الحديث»، وقال الشافعي: «إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة»[٢].

أما منهج البحث الغربي الحديث فهو يرى أن أول خطوات نقص النص تتمثل في تصحيحه والتحريفات التي تطرأ على الأصل في نسخة منقولة وهي التي تمس اختلافات النقل سببها إما التزييف أو الغلط، وكل النساخ تقريبًا ارتكبوا أغلاطًا في النقل مرجعها إلى الإدراك، أو قد تحدث عرضًا، فالأغلاط الراجعة إلى الإدراك تقع حينما يكونون أنصاف متعلمين، أو أنصاف أذكياء، والأغلاط العرضية تحدث حينما يسعون في قراءة الأصل، أو لا يعرفون أن

(١) لانجلوا وسينبوس: النقد التاريخي ١٧٣.

(٢) الخطيب: الكفاية ٢٤١، ٣٤٣.

يقرأوا، أو حينما يسيئون السماع وهم يكتبون، أو حينما يرتكبون عن غير قصد سقطات قلمية[١].

حول الرواية بالمعنى:

لقد اشترط بعض النقاد الرواية باللفظ الذي سمع دون تغيير اللحن أو الخطأ وذا ما تقل عن محمد بن سيرين وسليمان بن مهران الأعمش وغيرهما، وقد انتصر لهذا الرأي القاضي عياض في (الإلماع)، وأما الحسن البصري وعامر الشعبي وغيرهما فأجازوا الرواية بالمعنى[٢]، وهو الرزي الذي ساد أخيراً بشرط أن يكون الراوي فقيهًا بصيراً بدلالات العربية وأساليبها حتى لا يحيل المعنى، وهذا هو رأي الجمهور من الفقهاء وعدد من المحدِّثين[٣]. وقد انتصر لهذا الرأي الخطيب البغدادي في (الكفاية) واستقر العمل عليه. ولكن الشرط في جواز الرواية بالمعنى استمر ملزمًا، بل وفصلت كتب العلم تفصيلاً يحقق المقصد منه «فإذا لم يكن الراوي عالمًا بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل من معانيها، بصيراً

---

(١) لانجلوا وسينبوس: النقد التاريخي ٦.

(٢) الخطيب: الكفاية ١٨٦.

(٣) المصدر السابق: ٢٠٥-٢٠٦.

بمقادير التفاوت بينها، لم تجز له الرواية لما سمعه بالمعنى بلا خلاف»(١). وقال السرخسي: «الخبر إما أن يكون محكمًا أو ظاهراً أو مشكلاً أو مشتركًا أو مجملاً أو متشابهًا، أو أن يكون من جوامع الكلم، فأما المحكم فيجوز نقله بالمعنى لكل من كان عالمًا بوجوه اللغة، وأما الظاهر فلايجوز نقله بالمعني إلا لمن جمع إلى العلم باللغة العلم بفقه الشريعة، وأما المشكل والمشترك فلا يجوز فيهما النقل بالمعنى أصلاً، لأن المراد بهما لا يعرف إلا بالتأويل، والتأويل يكون بنوع من الرأي كالقياس فلا يكون حجة على غيره، وأما المجمل فلايتصور فيه النقل بالمعنى لأنه لا يوقف على المعنى فيه إلا بدليل آخر، والمتشابه كذلك، لأنا ابتلينا بالكف عن طلب المعنى فيه فكيف يتصور نقله بالمعنى؟ وأما ما يكون من جوامع الكلم كقوله ﷺ: (الخراج بالضمان) وما أشبه ذلك، فقد جوز بعض مشايخنا نقله بالمعنى على الشرط الذي ذكرناه في الظاهر»(٢). ولا شك أن هذه الشروط الدقيقة قد حافظت على الرواية ومنعت تزييفها، وهو ما

---

(١) مقدمه ابن الصلاح ٣٣١، والعراقي: التبصرة والتذكرة ٢: ١٦٨، والسخاوي: فتح المغيث ٢: ٢١٢.

(٢) السرخسي: أصول ١: ٣٥٦- ٣٥٧ ملخصًا.

يسعى المنهج الغربي الحديث إلى تحقيقه بواسطة قواعد المتن.

النقد الباطني الإيجابي:

وأما النقد الداخلي الإيجابي المتعلق بتفسير النص فقد وضع المسلمون له منهجًا أسموه بـ «أصول الفقه»، وأسهم المحدِّثون إسهامًا مناسبًا في تفسير المتن وتحديد معناه الإجمالي في كتب غريب الحديث، ومعناه العام وما يستنبط به من أحكام وقيم وأفكار مما تحفل به كتب شروح الحديث، ولكن الفقهاء والأصوليين هم الذين وضعوا المنظومة العقلية الكاملة للتعامل مع النص من حيث التفسير تحليلا وتركيبًا، فظهرت علوم المجمل والمفصل والعام والخاص والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ ومختلف الحديث، وما قاموا به من تصحيح المتن وتفسيره إجمالاً وتفصيلاً والاستنباط اللغوي والفقهي منه، وهو ما يعرف في المنهج الغربي بـ «تفسير النص».

ولا شك أن الشرح اللغوي والحرفي يسبق الفهم العام للنص عند المحدِّثين والنقاد الغربيين معًا، ويتفقان أيضًا في الانتقال بعد ذلك إلى معرفة الصحيح من الزائف في المتن للتأكد من صحة نسبته للرواة بتمامه عند المسلمين أو من صحة نسبته للمؤلف عند الغربيين[1].

(١) بول ماس: نقد النص (النقد التاريخي ٣٥٥).

مرونة المنهج النقدي للمحدثين في التعامل مع الروايات التاريخية والأدبية

لقد اتسم منهج النقد الحديثي بالمرونة في التعامل مع الروايات والأحاديث ، فما يتعلق منها بالعقيدة أو الشريعة تعرض لنقد شديد، في حين يخفف المنهج من شروطه أمام أحاديث الرقاق والترغيب والترهيب والروايات التاريخية والأدبية .

إن أصحاب المنهج الحديثي لم يسعوا إلى تطبيقه في نطاق المرويات الأدبية والأخبار التاريخية تطبيقًا حرفيًا ، فالفنون الأدبية لها ضوابطها هي الأخرى، «قال إبرهيم بن عبدالله بن الجنيد : سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر فقال : لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء نفي من البصرة، وذكر منه مجونًا وغير ذلك، إنما يكتب عنه شعر، وحكايات عن الخليل بن أحمد، فقال : هذا نعم. كأنه لم ير بهذا بأسًا، ولم يره موضعًا للحديث»(١) .

وإذا درسنا تاريخ تطبيق المنهج باستعراض المؤلفات التي التزمت به فإن كتب الحديث وخاصة صحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربع وموطأ مالك تبدو أدق التزامًا بقواعد هذا المنهج ، أما

(١) الخطيب : الكفاية ١٥٦ .

الكتب التاريخية فإن ابن سعد وخليفة بن خياط والفسوي يقفون في مقدمة المؤرخين المعنيين بتطبيق قواعد منهج المحدِّثين في الرواية بالتزام ذكر الأسانيد مع انتخاب الروايات والمرونة في التعامل مع المنهج بالنسبة للروايات التي لا تتعلق بالدين، ولذلك فإن مستوى الرواة في العدالة ودرجتهم في الضبط بالجملة لا ترقى إلى مصاف رواة الصحيحين والكتب الستة، وإن كان ثمة عدد كبير يشتركون في الرواية الحديثية والتاريخية والأدبية تحملاً وأداءً.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة